

مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والأدب واللغات، المجلد 02 العدد 10 بتاريخ 2021/12/15م

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

" تأثير التبعية السياسية على العدالة الاجتماعية في اطار الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني

المعاصر دراسة من وجهة نظر الاكاديميين في الجامعات الفلسطينية "

الباحث الاول: الدكتور. محمد عكة

دكتوراه برتبة استاذ مشارك في تخصص علم الاجتماع، عميد كلية المهن والعلوم التطبيقية، ورئيس

قسم علم الاجتماع سابقاً - جامعة فلسطين الأهلية - بيت لحم - فلسطين

muhokkeh@yahoo.com muhokkeh@paluniv.edu.Ps

الباحث الثاني : الدكتور. خالد هريش

دكتوراه برتبة استاذ مشارك في تخصص الخدمة الاجتماعية، جامعة القدس - دائرة الخدمة

الاجتماعية - القدس - فلسطين. hreish1@yahoo.com

تاريخ الارسال : 2021/10/23م تاريخ القبول: 2021/11/02م

الملخص بالعربية:

هدفت الدراسة التعرف على أهم جوانب وأبعاد التبعية السياسية وأثرها على العدالة الاجتماعية في اطار الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني المعاصر من وجهة نظر الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية، استعانت الدراسة بالمنهج الكيفي (النوعي)، وتم استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة مقدارها (28) مفردة، وتأتي أهمية الدراسة في وضع استراتيجيات لمعالجة الانحراف الاجتماعي والسياسي وتضخم الفردانية الاستحواذية السياسية عن تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، وسيتم الاستفادة من نتائج الدراسة في وضع خطة للقضاء على تفكك الأواصر الاجتماعية نتيجة التبعية السياسية من قبل الحكومة الفلسطينية للدول الرأسمالية على حساب العدالة الاجتماعية، وكيفية انتشار المساواة بين افراد المجتمع الفلسطيني سياسياً واجتماعياً، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

أن تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني مفقودة في ظل التبعية السياسية، وأن المجتمع الفلسطيني ما زال بحاجة إلى لغة الحوار، واحترام حقوق الإنسان، وتحررة من التبعية من أجل تطبيق العدالة الاجتماعية. وأن العدالة الاجتماعية يتم تطبيقها على مجموعة من أفراد المجتمع الفلسطيني وهم الذين يتماشون مع مصالح أصحاب إتخاذ القرار من السياسيين والمتنفذين فقط. وأن الليبرالية الجديدة تلعب دوراً فعالاً في خلق التبعية السياسية ضمن الاصلاحات الاقتصادية المفروضة من البنك الدولي تحت شعار إصلاح الأنظمة السياسية والتدخل في الأنشطة الاقتصادية مما أضعف بناء المجتمع الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي. وأن الليبرالية الجديدة تحمل قيم الإستبداد الوحشي اللاعقلاني، وإنها تواجه حركات اجتماعية نضالية من أجل التحرر من جميع السياسات التي تعيق حرية الفرد الفلسطيني ممارسة دورة الاجتماعي، والنضالي. كلمات مفتاحية: التبعية السياسية، العدالة الاجتماعية، الليبرالية الجديدة، الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية.

**The Impact of Political Subordination on Social Justice within the Framework of Neoliberalism in Contemporary Palestinian Society as Perceived by Academics in Palestinian Universities.**

**Muhammad Okkeh: PhD with the rank of associate professor of sociology, dean of the College of Professions and Applied Sciences, and former head of the Department of Sociology - Palestine Private University - Bethlehem – Palestine. [muhokkeh@yahoo.com](mailto:muhokkeh@yahoo.com)  
[muhokkeh@paluniv.edu.Ps](mailto:muhokkeh@paluniv.edu.Ps)**

**Khalid Hreish: PhD with the rank of Associate Professor in the field of social work , Al-Quds University - Department of Social work - Jerusalem – Palestine. [hreish1@yahoo.com](mailto:hreish1@yahoo.com)**

**Abstract:**

The study aimed to recognize the most important aspects and dimensions of political subordination and its impact on social justice within the framework of neoliberalism in contemporary Palestinian society as perceived by academics in Palestinian universities. The study adopted the qualitative approach using the interview as a tool to collect data from a sample of 28 subjects. The significance of the study lies in developing strategies to address the social and political deviation and the enlargement of political obsessive individualism that frustrates achieving social justice in the Palestinian society. The results of the study will be used to develop a plan to eliminate the disintegration of social ties due to the political subordination of the Palestinian government to the capitalist countries at the expense of social justice and to show how social and political justice is spread among Palestinian society members. The study concluded the following important results:

The application of social justice in Palestinian society is absent under political subordination, and that Palestinian society still needs to enhance the language of dialogue, to respect human rights, and to be free from subordination in order to practice social justice. Social justice is applied to a group of Palestinian society members who are in line with the interests of the political and influential decision-makers only. Neoliberalism plays an effective role in creating political subordination within the economic reforms imposed by the World Bank under the slogan of reforming political systems and interfering in economic activities, which weakened the building of the Palestinian economic and the social and political society. That neoliberalism includes the values of brutal and irrational tyranny, and that it faces social movements which struggle for freedom from all policies that

impede the freedom of the Palestinian individual from practicing his social and rebellious role.

**Key words:** Political Subordination, Social Justice, Neoliberalism, Academics in Palestinian Universities.

### مقدمة الدراسة

التبعية السياسية أو الاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات كظاهرة مجتمعية، قد تكون تعبيراً عن خلل ما في سياق صانعيها، على المستوى النفسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو السياسي، حيث أن التبعية السياسية والاجتماعية وما تفرضه الدولة المتبعة بتداعياتها المختلفة، وموجباتها العميقة والجوهرية، سيضع حداً وظروفاً استثنائية وغير مستقرة لأفراد المجتمع، مما قد يعرقل الحياة الاجتماعية والسياسية والتنموية في المجتمع.

عندما تضطرب القيم والمفاهيم في المجتمع تبدو الفوضى الاجتماعية السياسية هي السائدة فيما يصبح الإنسان مهدداً في نفسه وعرضه وماله، ولأسباب عديدة في مقدمتها هيمنة قوى الظلم وغياب العدل الاجتماعي وتهميش العقل والمنطق جراء انتشار الظلم والاضطهاد فضلاً عما يترتب على ذلك من فساد في اتخاذ القرار، حيث تعتمد كوسيلة لتصفية الحسابات الشخصية أو الحصول على المنافع والمكاسب الأنانية عن طريق التسلط لأصحاب السلطة والجاه.

لذلك يكون المجتمع بحاجة من خلال صانعي القرار إلى إزالة الموجبات الاجتماعية، والسياسية التي تدفع الفرد إلى تبني خيارات بدون وعي في علاقاته مع الآخرين، في ظل غياب متطلبات العدالة الاجتماعية في جانبها السياسي، وبناء حياة سياسية جديدة تسمح لجميع القوى والتيارات الاجتماعية والسياسية بممارسة حقوقها والمشاركة السياسية الجادة والنوعية في البناء والتطوير في كافة أشكال وإبعاد الحياة الإنسانية.

إن المتتبع لحركة التطور في المجتمع الفلسطيني، يستطيع أن يرصد دون جهد - تعايش المواطن الفلسطيني واقعاً اجتماعياً سياسياً يختلف في معطياته السياسية والاجتماعية عن الواقع الذي كان يتعايشه الإنسان الفلسطيني، ويتجلى هذا الاختلاف في مفردات الحياة اليومية، وأشكال العلاقات الاجتماعية.

إن أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني - أنها أوضاع انتقالية، والأشكال الجديدة فيها تحمل في ثناياها العديد من ملامح التبعية لليبرالية العالمية الجديدة، وهي أحد

عوامل تشوه الوضع الاجتماعي الفلسطيني، هذا أدى إلى بروز التعصب أو التعبير عن عمق الروابط الاجتماعية الضيقة التي تكرس الولاء لرموز التخلف المرتبطة بمظاهر وأوضاع الخلل، والفساد، والفوضى، وذلك تحت غطاء التقدم والتطور من خلال التبعية لليبرالية الجديدة، وما تتبناه من مفاهيم اجتماعية وسياسية. ومما سبق قام الباحثان بدراسة التبعية السياسية وأثرها على تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار الليبرالية الجديدة، وتحليلها وتفسيرها في ضوء التحولات والتغيرات التي تطيح بالمجتمع العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص.

#### مشكلة الدراسة

تمسك المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص من خلال الانظمة السياسية الحاكمة بالحكم المطلق والذي اتصف بالهيمنة على شعوبهم، ومن أجل حماية مخططاتها السياسية وجدت الانظمة السياسية الليبرالية الجديدة منقداً لها، فاصبحت الأنظمة السياسية عدائية لمفهوم العدالة الاجتماعية وكيفية تطبيقها على افراد المجتمع الفلسطيني، ومع أن الوعي الجماهيري عالي فقد قامت الأنظمة السياسية بمحاربة وعي الجماهير عن طريق التسلط والاستغلال، وتم تعزيز ذلك بنفوذ وسلطة القانون من أجل حماية انفسهم.

تم توظيف أفراد في مختلف المؤسسات وفي مراكز صنع القرار، من أجل حمايتهم من خلال سياسة الانتقاء والتعيين الفؤي، فأصبح هناك درع للمسؤولين من ذوي المهمات الأمنية الخاصة ليردعوا كل من يحاول الدفاع عن تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين المواطنين المحكومين.

قامت الأنظمة السياسية بتطبيق الليبرالية الجديدة عن طريق الأنظمة الحاكمة الذين اصبحوا تابعين سياسياً لها، وهنا تم اشاعة الفوضى الثقافية، والاجتماعية، فتحولت الحكومة إلى مؤسسة تقوم بجمع الضرائب ودفع الرواتب وتراجعت في تقديم خدماتها الأساسية للمواطنين، فتراجعت مستويات الخدمات التعليمية والتشريعية والصحية... الخ، وازداد الفقر، والبطالة، والجوع، وانتشر العنف وقل مستوى الحريات الفكرية وتم ملاحقة أصحاب الرأي وأصبحت المعونات هي الأهم بعد أن ضاقت السبل أمام أفراد النظام الحاكم فلجأوا إلى تطبيق دستور الليبرالية الجديدة وتبنيها في المجتمع، مما أدى إلى معارضتها من قبل كثير من أفراد المجتمع وخاصة رجال الدين. وتكمن مشكلة الدراسة في الاجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما تأثير التبعية السياسية على العدالة الاجتماعية في إطار الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني المعاصر دراسة من وجهة نظر الاكاديميين في الجامعات الفلسطينية؟ ويتفرع منه عدة تساؤلات فرعية كالاتي:

### تساؤلات الدراسة

- 1) ما مدى تأثير التبعية السياسية على العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني المعاصر؟
- 2) ما مدى تأثير الليبرالية الجديدة على التبعية السياسية في المجتمع الفلسطيني المعاصر؟

### أهداف الدراسة

- 1) الكشف عن تأثير التبعية السياسية على العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني المعاصر.
- 2) التعرف على مدى تأثير الليبرالية الجديدة على التبعية السياسية في المجتمع الفلسطيني المعاصر.

### أهمية الدراسة

#### الأهمية النظرية

ستكون الدراسة مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين بدراسة التبعية السياسية والعدالة الاجتماعية في ضوء الليبرالية الجديدة، وستكون دراسة سابقة يتم وضعها في المكتبات الجامعية يستفيد منها الباحثين.

#### الأهمية التطبيقية

سيستفيد من نتائج الدراسة صانعي ومتخذي القرار في الحكومة الفلسطينية من خلال بعض الاستراتيجيات التي ستخرج بها نتائج الدراسة في تطبيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين في ظل التبعية السياسية في ضوء الليبرالية الجديدة التي فرضت نفسها على العالم العربي بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص.

#### حدود الدراسة

**الحدود الجغرافية:** الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وهي: (جامعة النجاح الوطنية، جامعة فلسطين الاهلية، جامعة الخليل، جامعة بير زيت، جامعة بيت لحم، جامعة القدس المفتوحة) وتم استثناء جامعات قطاع غزة لصعوبة الوصول إليها في ظل الظروف السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في هذه الاثناء.

**الحدود الزمانية:** بدأت الدراسة في شهر أكتوبر /2020، وانتهت في شهر نيسان / 2021.

**الحدود البشرية:** الأكاديميين العاملين في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

#### مصطلحات الدراسة

**التبعية:** (Dependency): التبعية هي خضوع فرد، أو مجموعة، أو مجتمع، أو دولة لإرادة خارجية، استجابة لضغوط يمارسها هذا الخارج، إما عبر استخدام القوة العسكرية (الاستعمار المباشر) كما كان الحال مع كافة دول العالم الثالث سابقاً، وقبل بزوغ فجر حركات التحرر الوطني، أو راهناً، وإما عبر فرض التبعية (الاستعمار غير المباشر) من خلال هيمنة المركز على المحيط، سياسياً، ثقافياً، اقتصادياً، حيث يمارس المركز أشكال متنوعة من الضغوط على المحيط لفرض إرادته: استخدام فائض القوة الاقتصادية. (محمد سعيد، 2013)

**التبعية السياسية:** (Political Subordination): هو جعل الدولة الأضعف تابعة سياسياً للدولة الأقوى، فتصبح الدولة المستهدفة تابعة للدولة الهادفة في الجوانب السياسية التي تحقق أغراض تلك الدولة. (منتظر سعدي الخفاجي، 2018)

**العدالة الاجتماعية:** (Social Justice): فكرة تشير إلى نوع من المساواة لها أهميتها الجوهرية في تحقيق الصالح العام، وتتجسد هذه المساواة في تطبيق الأحكام والقوانين على الجميع بالتساوي، وهي فكرة قديمة ترجع إلى أصول تاريخية بعيدة، إلا أنها برزت بظهور المسيحية والإسلام، ثم ازدادت وضوحاً بظهور الثورة الصناعية الحديثة، فبدأ أصحاب المذهب الاشتراكي ينقدون مبادئ المذهب الحر ويطالبون الدولة بالتدخل لتلبية الحاجات الأساسية للعمال، مؤكدين أن العمل الإنساني ليس سلعة تخضع لقانون العرض والطلب كما يدعي أصحاب المذهب الحر. (نظمي فارس، 2006)

**الليبرالية الجديدة:** (Neoliberalism): هي ذات ميول اشتراكية حيث تهتم بالعدالة الاجتماعية وتهدف إلى التوفيق بين حقوق الفرد والجماعة وتسمح للدولة بالتدخل، ووضع معايير أكثر إيجابية للتحقق من وجود فرص متساوية للأفراد لنيل الحرية والنجاح. (Eatwell , R . And . Wright. A, ) (1999)

**المشاركة السياسية:** (Political Participation): عمل وإجراء تقوم به مجموعة حركات منظمة تتجه إلى التأثير في العالم الخارجي، وتستهدف غاية ما، وكثيراً ما تعبر من الناحية الاجتماعية عن عمل مشترك، عمل خارجي، عمل سياسي، وهي الأعمال التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد، وتكون مباشرة عند اللجوء إلى وسائل غير سياسية كالاضطرابات، والتحالفات لإرغام الحكومة على القيام بتعديلات اجتماعية، أو سياسية للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتنفيذ برامجها السياسية، أو لإبداء وجهة نظرها في برامج ومشاريع الحزب الحاكم. (احمد بدوي، 1992: 38)

**صنع القرار: (Decision Making):** الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقول من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات توجي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها. (زهران جمال، 2013: 50)

### الإطار النظري

تضمنت نظرية الليبرالية الجديدة أفكار المدرسة المثالية والمدرسة القانونية والتي تقوم على الاعتقاد بأن الحكومة الدستورية وحكم القانون من المبادئ القابلة للتطبيق على الصعيد العالمي، وتقوم على وجود أساس من الإنسجام بين المصالح الحقيقية للدول، وتؤكد على دور القانون الدولي وسمو الأخلاق وتمجيد دور المنظمات الدولية في حماية السلم في العالم أكثر من تأكيدها على القوة وحدها والتي يتمسك بها الواقعيون، ويتصور أنصارها على أن الدول قادرة للعمل بشكل مشترك للتغلب على المشاكل التي تعاني منها، وإن العلاقات الدولية يجب أن تنطلق من الأخلاق، وينطلق الليبراليون في أفكارهم في العلاقات الدولية من منظور القضايا الداخلية، فهم يؤكدون بأن الأفراد أفضل حكماً عندما يقررون ما هو في مصلحتهم، وأخذ الليبراليون يتنبأون بصورة للعالم بعيدة عن الفوضى، وأخذوا ينظرون إلى العلاقات الدولية من خلال روابط التجارة والمال بوصفها عوامل تجمع بين الدول. (حازم البيلاوي، 2000: 158)

تمت صياغة نظرية المساواة الليبرالية في مجتمع مختلف تماماً عن مجتمعنا، مجتمع بنمو مطرد، إنخفاض التفاوت الاقتصادي، وكثافة نقابية كثيرة، تزايد عدم المساواة الجندرية والعرقية، حيث تتمتع أنظمة الرفاهية بشرعية كبيرة حتى عندما كانت مستبعدة، مجزأة، وغير مستقرة، كما أن هذا المجتمع يُصاغ ويُشكل عبر الحرب والسياسات الإمبراطورية، ومهيكلًا من خلال الحرب الباردة، ومستدام عن طريق تسويات بريتون وروزل تكون ضمن ليبرالية بعد الحرب والتي ظهرت فيها نظرية رولز وهي الديمقراطية الاجتماعية الوردية التي يصور البعض إنها كذلك.

ولدت النظرية السياسية من تفسير رولز لليبرالية ما بعد الحرب بشكلٍ مرن فقد بدت على أنها ليبرالية بسيطة، ولكن من الممكن أن تصبح كمبرر للإشترابية الليبرالية، ومع ذلك كان لها طابع مميز، حيث كان لها تأثير على مستقبل، وشكل الفلسفة السياسية، كما ركزت على المؤسسات القانونية والتشريعية، ولكنها أسندت أدواراً بسيطة، وقيمة أقل للمؤسسات السياسية، الاجتماعية، والدولية الأخرى، أستندت إلى رؤية متداولة للسياسة والتي أعتبرت الديمقراطية نموذجاً للمناقشة، كما قام إطارها التوزيعي بالضغط على

طرق أخرى للتفكير في آليات وتنظيم الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. (فورستر كاترينا، 2019)

هذه الجوانب من رؤية رولز قيدت أنواع السياسة التي يمكن أن تتضمنها أو تتعاون معها، فعندما تم تناول هذه النظرية على نطاقٍ واسع، تم وضع الأفكار غير المتجانسة مع هذه المعايير جانباً أو انسحبت من الخطاب الفلسفي السائد تماماً .

كما استغنى الفلاسفة الليبراليون عن الحجج والمخاوف القديمة، حول طبيعة الدولة، السيطرة السياسية، العمل الجماعي، الشخصية المؤسساتية، واستئناف التاريخ، غالباً ما كان لخياراتهم المفاهيمية آثاراً سياسية، بغض النظر عن الدوافع السياسية للمنظرين أنفسهم، الذين أصبحوا أحياناً مُحاصرين في الهياكل المفاهيمية لعملهم الجماعي الخاص بهم، كما بنت الأجيال اللاحقة على حجج أسلافهم، حيث أخذ النموذج الفلسفي شكلاً سياسياً لم يكن أي من المنظرين المستقلين يقصدونه، وكان لديها منطقتها الخاص، وسياستها الخاصة، مما ساعد على تحديد المشاكل الأخلاقية، والسياسية، التي تؤخذ بعين الاعتبار بشكلٍ كافٍ بما يستدعي الإهتمام الفلسفي.

وتعد التبعية السياسية أسلوب من أساليب الهيمنة التوسعية لدى الدول، جعل الدولة الأضعف تابعة سياسياً للدولة الأقوى، فتمسي الدولة المستهدفة تابعة للدولة المهادفة في الجوانب السياسية التي تحقق أغراض تلك الدولة.

ومن أبرز أنواع التبعية التي نشهدها الآن على الساحة السياسية هي كما يلي: (منتظر الخفاجي، 2018).

**النوع الأول:** وهي ما تفرضه الدولة القوية على الدولة الضعيفة من أسلوب سياسي يصب في صالح الدولة المتبوعة، وبه تكون تبعية الدولة الضعيفة قهرية وإضطرارية، أي إن الدولة الضعيفة لديها رؤى وقناعات سياسية لكنها مجبرة على التخلي عنها بسبب هيمنة الدولة المتبوعة، وهذه المرتبة من التبعية فيها مساحة، وإن كانت ضيقة للدولة التابعة لتمرير بعض غاياتها أو رؤاها من خلال ثغرات السياسة المفروضة.

**النوع الثاني:** هو الذي ينشأ بإرادة الدولة الضعيفة وليس فرضاً عليها، وذلك من خلال دوافع الصعود لمصافٍ الدول الكبرى، أو لأجل زيادة قيمتها في المحافل الدولية الخاصة، فتنسخ هذه الدولة الأصول



السياسية لإحدى الدول الكبرى وتحاول السير عليها، فتكون تابعة من جهة الأصول السياسية لتلك الدولة التي اتخذتها قدوة لها، وهنا ستفقد الدولة التابعة الشكل السياسي المناسب لها.

**النوع الثالث:** فيكون من خلال مساعدة الدولة الضعيفة أو الدولة الناشئة من قبل الدولة الأقوى؛ لأجل نهوضها سياسياً، وذلك عبر رسم مسار سياسي محدد للدولة الضعيفة، وفي هذا النوع هناك مساحة للدولة التابعة، حيث إذا تمكنت هذه الدولة من التقدم ولو بمقدار صغير تستطيع أن تغير بعض تلك المسارات التي رسمت لها.

**النوع الرابع:** نستطيع أن نسميه (التبعية المحكمة)، وهي مبنية على زرع أفكار وثوابت كلية وشمولية من قبل الدولة المهيمنة في عقول ساسة الدولة التابعة، فتخلق عقلاً سياسياً يلائم أهدافها وسياستها، فيتحرك عقلاء الدولة التابعة على ما تُؤلده عقولهم من أفكار وآراء وحلول، يتوهمون أنها مستقلة من أي تأثير خارجي، لكن الواقع أن هذه الأفكار متولدة من الثوابت التي زُرعت في عقولهم، وبالتالي من الصعب عليهم أن يتحرروا من طوق هذه الثوابت، فكل فكرة وكل مخطط وكل نظام يصدر عنهم يصب في صالح الدولة المتبوعة، وهذا النوع من أخطر أنواع التبعية السياسية، والذي يعيشه الآن - مع شديد الأسف - أكثر ساسة دولنا العربية.

**تنطوي الليبرالية على اعتقادات ثابتة أساسية لا تستقيم من دونها:** (برهان غليون، 2005)

(1) مبدأ الانسجام الطبيعي الذي يقضي بأن لا يتناقض بحث الفرد الحر عن مصالحه الخاصة، مع تحقيق المصلحة العامة للجميع، بل هو على العكس يشكل ضمانته الحقيقية، ويعني ذلك إنه إذا تركنا كل فرد يبحث بحرية عن مصلحته الخاصة، سنصل إلى انسجام حقيقي في المصالح أكثر بكثير مما لو سمحنا للدولة بأن تتدخل لضمان مثل هذا الانسجام أو لاختراعه.

(2) أن حقل الحرية السياسية يتطابق مع حقل الحرية الاقتصادية، ولا يعني هذا مجرد الافتراض بأن الاقتصاد الحر هو شرط للحرية السياسية أو الديمقراطية فحسب ولكن أكثر من ذلك أن الحريات الاقتصادية المجسدة في اقتصاد السوق الحر تقود مباشرة وتلقائياً إلى نشوء الحريات السياسية وتأكيدهما.

(3) أن الديمقراطية والليبرالية متطابقتان تماماً فلا ديمقراطية من دون ليبرالية ولا ليبرالية من دون ديمقراطية وبالتالي فالليبرالية تضمن بشكل تلقائي تكافؤ الفرص وآفاق الارتقاء الاجتماعي والمشاركة السياسية لجميع الأفراد بقدر ما تضمن النمو والتقدم الاقتصادي.

في السياسة تعني الليبرالية الجديدة التخلص من دولة الرعاية والدعم التي نشأت في الحقبة الماضية، إنها تنظر إلى الخدمات التعليمية والصحية والضمانات الاجتماعية المختلفة التي وفرتها هذه الدولة في السابق على إنها معوقة للمجتمع الحر لأنها تقيد اختيارات أفرادها مثلما هي معوقة للتقدم الاقتصادي بقدر ما تفرض أكرها وكوابح على سوق التداول الحر للسلع والخدمات والمهارات.

طورت جميع البلدان الليبرالية الأوروبية التقليدية مع الزمن سياسات اجتماعية أساسية لتجاوز هذا التناقض إلى ضوابط سياسية واقتصادية واجتماعية تمنع أصحاب الرأسمال من السيطرة المتزايدة على مصادر الثروة والسلطة في المجتمع وتقضي على الديمقراطية باسم الحرية. (برهان غليون، 2005)

من الممكن تماماً أن تكون هناك ديمقراطية لا تقيس سعادة المجتمع ورفاهيته فيها بحجم أو بعدد الحريات الفردية الممارسة، وأن تكون الأسبقية فيها لقيم العدالة والمساواة والحرية، انطلاقاً من ومع التمسك ببعض القيم الروحية والاجتماعية والثقافية الخاصة، بما في ذلك ربما التأكيد على أهمية التضامن داخل الأسرة أو تشجيع المؤسسات الأهلية والخيرية... الخ.

إن التصورات السائدة اليوم لا تقيم تفرقاً بين عدد من المسميات، حيث تخلط بين الليبرالية والرأسمالية بل والإمبريالية، جزء كبير من هذا الخلط ناتج عن عمل مؤسساتي نجحت فيه المنظومات المنافسة، لكن شرطاً ذاتياً آخر لا بد من الالتفات إليه ويرتبط بالممارسات السياسية للمحسوبين على الليبرالية في العالم العربي، وهي ممارسات عمقت قلة جاذبية الفكر الليبرالي لدى الجماهير العربية. (عزيز مشواط، 2014)

نجحت القوى الليبرالية -بوسائل متعددة- في خديعة الوعي الجماهيري الذي انطلت عليه حالة التطابق الشائعة - والتي يروج لها بعض المثقفين في بلادنا- بين الليبرالية والديمقراطية، مع أن ذلك التطابق المزعوم يرفضه التبع التاريخي لنشأة مفهوم الليبرالية وتطورها، ففي سياق تطورها التاريخي "ظلت الليبرالية تركز على أسس معادية للديمقراطية طوال نشأتها، ولم تكن هناك رابطة جوهرية تجمعها، ولن نجد ليبرالياً واحداً دافع أيام النشأة المفترضة عن حق أغلبية الشعب في التصويت أو الترشيح للمجالس التنفيذية المنتخبة، ويرجع ذلك إلى أن الأيديولوجيا الليبرالية، وضعت التزامها الأصيل، رهنا بحق الفرد في ملكية حرة لا تعيقها العوائق، فالليبرالية في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي إلى حرية الملكية والبيع والشراء ومنطقها الحتمي يؤدي إلى التفاوت الصارخ في الملكية والدخل لا إلى المساواة، فلو تحققت درجة من المساواة لما كان للمنافسة وتراكم رأس المال أي حافز يستحثهما. (غازي الصوراني، 2016: 20)

ذلك أن "الليبرالية" منذ البداية كانت تحارب في جبهتين: لقد مثلت مصالح البرجوازية التجارية والصناعية في صراعها ضد الحكم المطلق ومؤسساته التقليدية، كما حاولت الحد من أي مطالب ديمقراطية واسعة النطاق بعيدة المدى من جانب راديكالية البورجوازية الصغيرة والجماهير الشعبية. (إبراهيم فتحي، 1992: 45)

لكن الناس - كما يقول لينين بحق - كانوا وسيبقون دائماً ضحايا للتضليل والتضليل الذاتي في السياسة، إلى أن يتعلموا أن يجدوا وراء كل جملة أو تصريح أو وعد إن كان أخلاقياً أو دينياً أو سياسياً، مصالح هذه أو تلك من الطبقات. (غازي الصوراني، 2016: 21)

على أي حال، فإن انعدام المساواة، ظاهرة موضوعية، وسمّة أساسية من سمات المجتمع المدني الليبرالي البرجوازي، فهو - في جوهره - مجتمع الصراع الطبقي والصراع السياسي في آن معاً، ولكن دور الصراع السياسي يكمن في توجيه المصالح الاقتصادية وتطويرها وتكريسها من ناحية، وإحكام السيطرة على الأجهزة عموماً، وعلى توجيه بنية السلطة الأيديولوجية خاصة، لضمان إدامة سيطرة الطبقة السائدة بغض النظر عن الديمقراطية السياسية الشكلية السائدة فيه.

إن رفض الشعوب العربية لمنطق الليبرالية الجديدة وآلياتها وديمقراطيتها السياسية الشكلية، ينبع من قناعتها وإدراكها بصورة موضوعية، - خاصة في ظل الانتفاضات العربية والمتغيرات اللاحقة المرتبطة بها - بأن ذلك المنطق بكل محدداته الاقتصادية والسياسية والفكرية والشرائح الطبقيّة المعبرة عنه، لن يؤدي في البلاد العربية سوى إلى مزيد من تهميش الجماهير الشعبية وفقدانها لتحررها الذاتي والسياسي على المستوى الوطني والقومي، وإلى مزيد من المعاناة والحرمان في صفوفهم عبر إعادة انتاج مظاهر الاستغلال والقهر السياسي والاجتماعي بصور "جديدة" تحاول عبثاً خداع جماهير الانتفاضة التي يعتقد بعض العلماء أنها لن تتوقف، رغم احتمال تعرضها لبعض مظاهر التراجع أو الانحسار الجزئي، لكنها ستستعيد زخمها وحراكها السياسي والاجتماعي والاقتصادي في اطار احتدام الصراع الطبقي جنباً إلى جنب مع تطور استنهاض القوى والاحزاب بما سيخلق بالضرورة العوامل والتراكمات الكفيلة بتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية.

وتنقسم العدالة من الناحية النظرية إلى نوعين، الأول هو: العدالة التبادلية، التي تقوم علي المساواة المطلقة، بشكلها الرياضي البحت. والثاني هو: العدالة التوزيعية، التي تقوم علي مبدأ الاستحقاق، أي أن يحصل كل فرد علي ما يستحقه وفق إمكانياته واستعداداته وظروفه، أما من الناحية التطبيقية فإن العدالة أخذت

عدة أوجه، في مقدمتها العدل القانوني، الذي يدور حول نزاهة القضاء، والعدل الاجتماعي، الذي يتماشى مع المساواة في مبدأ تكافؤ الفرص، ويمتد إلى منع التظالم البشري، الذي يحول دون وجود توازن اجتماعي، أو توفير احتياجات الإنسان الضرورية، من غذاء وإيواء ودواء.. إلخ، وحق الإنسان في التأمين ضد مختلف الأخطار التي تهدد حياته، وضد العجز والشيخوخة والبطالة، أي حقه في العيش الكريم اللائق بإنسانيته. (عمار علي حسن، 2008)

من الضروري أن يقوم العدل السياسي علي نزاهة العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين، الذي يفرض وضع المسؤولين في خدمة الشعب، وخضوع الجميع لسطان القانون، شريطة أن يكون هذا القانون معبرا عن مصلحة المجتمع الحقيقية، وليس مفصلاً حسب مقاس طبقة أو فئة اجتماعية معينة، كما هي الحال في العديد من القوانين، التي تنظم الحياة الاجتماعية، خاصة المتعلقة بالسلطة.

#### الدراسات السابقة

قام الباحثان بالبحث عن دراسات تناولت التبعية السياسية وعلاقتها بالليبرالية والعدالة الاجتماعية وفي حدود البحث لم يجد الباحثان دراسات سابقة تناولت المتغيرات السابقة مجتمعة وحاول قدر الامكان تناول بعض الدراسات التي تناولت المتغيرات منفصلة عن بعضها كمحاولة لربطها مع بعضها من خلال هذه الدراسة.

دراسة نور مجاهد (2016) بعنوان: السياقات الاجتماعية - السياسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي، واستخدمت أداة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، طبقت على عينة من اعضاء المجلس التشريعي وأعضاء لجنة المصالحة المجتمعية ومدراء ومؤسسات المجتمع المدني. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- 1) ضرورة دراسة النموذج الفلسطيني في العدالة وبحث فرص تبنيه وتطبيقه من قبل الجهات الرسمية المسؤولة.
- 2) ضرورة تطبيق اتفاقيات المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية كمتطلب أساسي من متطلبات تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني.
- 3) دعوة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والاحزاب السياسية للقيام بدورها فيما يتصل وعرض ونقاش النموذج المقترح والضغط على الجهات المسؤولة لتطبيقه كمتطلب أساسي من متطلبات تحقيق الوحدة الوطنية.

دراسة حسن عطا الرضيع (2014) بعنوان: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب في الأراضي الفلسطينية، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وطبيعة الضريبة في الأراضي الفلسطينية، ومحاولة التعرف على أهمية الضريبة كمورد رئيسي من موارد السلطة الفلسطينية، ودورها في تحقيق مبدأ العدالة، والتعرف على مفاهيم الضريبة وتطورها التاريخي ومدى الاختلاف في السياسات الضريبية في الدول المختلفة، وهيكل الضريبة في الأراضي الفلسطينية ومدى إنصافه للشرائح الاجتماعية المختلفة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة وتحليلها بلغة الأرقام الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- 1) أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات واضحة في بنيته الأساسية، حيث العجز المستمر في الميزان التجاري والموازنة العامة، والاعتماد المتزايد على المنح والضرائب غير المباشرة.
  - 2) تفتقر السلطة الفلسطينية لأدوات السياسة المالية والنقدية الفعالة والهادفة لعلاج وتصحيح الإختلالات والتشوّهات في سوق العمل بسبب بنود اتفاقية باريس الاقتصادية المعرّقة للاقتصاد الفلسطيني.
  - 3) هناك سوء توزيع في الدخل في الأراضي الفلسطينية، حيث يعتبر الجزء الأكبر من العاملين في الجهاز الحكومي ضمن خط الفقر، مقابل جزء ضئيل يسيطر على أغلبية الموارد المالية للسلطة.
  - 4) ما زالت السلطة الفلسطينية تعتمد على حد كبير على المساعدات الخارجية وعلى الضرائب وخصوصاً ضريبة القيمة المضافة وهذا رسخ تبعية وريع الاقتصاد الفلسطيني وهشاشته.
- دراسة عبد الغني الخنوسي (2014) بعنوان: الفقر بالمغرب وسؤال العدالة الاجتماعية، تناولت الورقة المشكلة الاجتماعية التي تمت الإحاطة بها في مختلف الدراسات الاقتصادية والسياسية والسوسولوجية، والتركيز على الجانب المرتبط بالتنمية البشرية بالمغرب ومدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية باستحضارها لمعضلة الفقر في مختلف استراتيجياتها. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:
- 1) ضمان حرية المواطنين؛ فبفقدان الحرية يفقد الإنسان كرامته ولو توفرت له كل مقومات الحياة. لذلك نجد الربط الموضوعي دائماً بين الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.
  - 2) القضاء على اقتصاد الريع وأنظمة الامتيازات المجانية التي تنخر مرافق الدولة عبر إقرار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وترسيخ ثقافة الحق والواجب.

3) ضمان تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب في حق التعليم والصحة والشغل بمحاربة الزبونية والمحسوبية واعتماد مبدأ المنافسة الشريفة ومعيار الكفاءة وتوفير الخدمات الأساسية.

4) التوزيع العادل للثروة والاستفادة الشعبية من العائدات الاقتصادية لخيرات البلاد.

دراسة بوقنور إسماعيل (3013) بعنوان: التخلف السياسي في الدول العربية المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، تعالج هذه الورقة إشكالية هامة جداً في حقل العلوم السياسية، وهي ظاهرة التخلف السياسي، نظراً لتفاقم الأزمة ومطالبة العديد من الشعوب للمداولة السلطة والتغيير لا إعادة التدوير؛ هذا ما جعل العديد من البلدان العربية تتبنى سياسة التعددية السياسية والانفتاح، ولا سيما في الفترة التي تلت انهيار المعسكر الشرقي، وظهور نموذج القطب الواحد وسياسات المشروطة التي تبنتها المؤسسات الاقتصادية الدولية؛ هذه الأخيرة اتبعت نموذج ديمقراطي كمعيار لتصنيف الدول، مصحوباً بالعطاءات لحث العديد من البلدان في العالم القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، لتمكينها من مواجهة أزمة الفساد السياسي التي زادة حدتها أكثر. **وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**

1) أن الأنظمة العربية قائمة على أساس الحزب الواحد أو العائلة الواحدة أو أبناء جهة واحدة، ومن هؤلاء تتكون الأجهزة القيادية والرئاسية وعلى رأس هذه الأجهزة مجموعة أشخاص يمتون إلى تلك النظم بصلات قري لا سيما في توزيع السلطات.

2) أن نمط الولاءات والانتماءات القائم غي الوطن العربي هو الذي يجعل النسق السياسي العربي نسقاً انقسامياً وأن كانت هذه الانقسامات تقوى وتضعف أمام قوة الانتماء الفكري أو السياسي وضعفة من جهة ووجود عصبية أقوى وأكثر فاعلية من عصبية قري الدم من جهة أخرى.

دراسة سمير عبد الرحمن شالدة (2008) بعنوان: الليبرالية الجديدة في العالم العربي، هدفت التعرف على الليبرالية الجديدة في العالم العربي ومدى تأثيرها على النظمة العربية والشعوب، **وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**

1) ان ظهور الفكر الليبرالي في الحالة العربية كان صدى لتلك الافكار التي رافقت ولادة وتطور المجتمع الرأسمالي في أوروبا، حيث تأثر الفكر الليبرالي العربي منذ نشأته الاولى إلى حد كبير بمراحل تطور الفكر الليبرالية في موطنها الصلي.

- (2) في ذات السياق يمكن النظر للفكر الليبرالي الجديد في الحالة العربية، حيث نجده يتميز بكونه لم يأتي كما جاء عالمياً نتيجة للقفزة النوعية لثورة المعلوماتية والتكنولوجية المتطورة، وهزيمة النموذج الاشتراكي السوفييتي، بل أنه جاء صدى للتحويلات العالمية في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية متخلفة.
- (3) عمقت من تبعية هذه البلدان للمركز الرأسمالي، أما تيار الليبراليون العرب الجدد، الذين حملوا وروجوا للفكر العولمي في المجتمعات العربية ذات الطبيعة التقليدية والمتخلفة اقتصادياً وسياسياً فقد جاء متناقضاً يعاني من انقسامية، حيث تشكل الاسئلة والمعالجات التي تناولها، انعكاساً للمعالجات المطروحة في المجتمعات الغربية.
- (4) أن نتائج السياسات الليبرالية الجديدة لم تجلب الاصلاح لشعوب هذه المنطقة بقدر ما جلبت التمزيق والتفكك والصراعات والمزيد من الافقار، بل وإخضاع أجزاء من هذه البلدان للاحتلال المباشر من قوى أجنبية.
- دراسة محمد صالح المسفر(2008):** بعنوان الليبرالية بين العروبة والتبعية (مصر نموذجاً)،هدفت الدراسة فحص الأنماط المتغيرة للأطروحات الليبرالية منذ نشأتها داخل المجتمعات العربية، ودراسة طبيعة ارتباطها وتأثرها بالظروف الضاغطة على الدول والمجتمعات العربية من قبل الدول المجتمعات الغربية في الظروف الراهنة، واستعانت الدراسة بالمنهج التاريخي المقارن، وتم تحليل ظهور الليبرالية في المنطقة العربية وما أحدثته من نقلة جديدة في المفاهيم والكتابات الليبرالية في المرحلة الراهنة. **وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**
- (1) أن ظهور تيار الليبراليين العرب الجدد في المرحلة الراهنة جاء على خلفية هجوم حضاري استعماري غربي، والارتباط مع فشل النظم القائمة في تجربتها التنموية لارتباطه بتبعية فكرية سياسية مع الغرب.
- (2) جاء تيار الليبراليين العرب من خلال ضغط غربي ومن خلال دعم سياسي ومالي وفكري .
- (3) وجدوا الليبراليين العرب انفسهم محاطين بحالة من العداة والارتباب الشعبي بسبب التبعية السياسية للغرب.
- (4) تزايد التبعية للفكر والسياسة الغربية وتطبيق آليات الديمقراطية عمل على زيادة عزلة التيار الليبرالي العربي وسبب انعزالهم عن الجماهير

5) أسهم الفصل بين الليبرالية الغربية كأيديولوجية والديمقراطية كآليات ونظم وأساليب حكم بوصفها تراثاً إنسانياً مع تطبيق الليبرالية الغربية كونها مرتبطة بالفكر الغربي عمل على ضرر بالحريات وتطبيق العدالة الاجتماعية لدى الشعوب العربية من قبل الانظمة الحاكمة.

#### تعقيب على الدراسات السابقة

- 1) ضرورة دراسة النموذج الفلسطيني في العدالة وبحث فرص تبنيه وتطبيقه من قبل الجهات الرسمية المسؤولة.
- 2) ضرورة تطبيق اتفاقيات المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية كمتطلب أساسي من متطلبات تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني.
- 3) دعوة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والاحزاب السياسية للقيام بدورها فيما يتصل وعرض ونقاش النموذج المقترح والضغط على الجهات المسؤولة لتطبيقه كمتطلب أساسي من متطلبات تحقيق الوحدة الوطنية.
- 4) تفتقر السلطة الفلسطينية لأدوات السياسة المالية والنقدية الفعالة والمهادفة لعلاج وتصحيح الإختلالات والتشوهات في سوق العمل بسبب بنود اتفاقية باريس الاقتصادية المعرّقة للاقتصاد الفلسطيني.
- 5) هناك سوء توزيع في الدخل في الأراضي الفلسطينية، حيث يعتبر الجزء الأكبر من العاملين في الجهاز الحكومي ضمن خط الفقر، مقابل جزء ضئيل يسيطر على أغلبية الموارد المالية للسلطة.
- 6) ضمان حرية المواطنين؛ فبفقدان الحرية يفقد الإنسان كرامته ولو توفرت له كل مقومات الحياة. لذلك نجد الربط الموضوعي دائماً بين الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.
- 7) ضمان تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب في حق التعليم والصحة والشغل بمحاربة الزبونية والمحسوبية واعتماد مبدأ المنافسة الشريفة ومعيار الكفاءة وتوفير الخدمات الأساسية.
- 8) أن الأنظمة العربية قائمة على أساس الحزب الواحد أو العائلة الواحدة أو أبناء جهة واحدة، ومن هؤلاء تتكون الأجهزة القيادية والرئاسية وعلى رأس هذه الأجهزة مجموعة أشخاص يمتون إلى تلك النظم بصلات قرى لا سيما في توزيع السلطات.
- 9) عمقت من تبعية هذه البلدان للمركز الرأسمالي، أما تيار الليبراليون العرب الجدد، الذين حملوا وروجوا للفكر العولمي في المجتمعات العربية ذات الطبيعة التقليدية والمتخلفة اقتصادياً وسياسياً فقد



- جاء متناقضا يعاني من انفصامية، حيث تشكل الاسئلة والمعالجات التي تناولها، انعكاساً للمعالجات المطروحة في المجتمعات الغربية.
- (10) أن نتائج السياسات الليبرالية الجديدة لم تجلب الاصلاح لشعوب هذه المنطقة بقدر ما جلبت التمزيق والتفكك والصراعات والمزيد من الافقار، بل وإخضاع أجزاء من هذه البلدان للاحتلال المباشر من قوى أجنبية.
- (11) جاء تيار الليبراليين العرب من خلال ضغط غربي ومن خلال دعم سياسي ومالي وفكري .
- (12) وجدوا الليبراليين العرب انفسهم محاطين بحالة من العدا والارتباب الشعبي بسبب التبعية السياسية للغرب.
- (13) أسهم الفصل بين الليبرالية الغربية كأيديولوجية والديمقراطية كآليات ونظم وأساليب حكم بوصفها تراثاً انسانياً مع تطبيق الليبرالية الغربية كونها مرتبطة بالفكر الغربي عمل على ضرر بالحريات وتطبيق العدالة الاجتماعية لدى الشعوب العربية من قبل الانظمة الحاكمة.
- منهج الدراسة:** استخدم الباحثان المنهج الكيفي (النوعي) لتحليل ظاهرة تأثير التبعية السياسية على العدالة الاجتماعية في ضوء الليبرالية الجديدة وما تفرضه من هيمنة على العالم العربي بشكل عام والمجتمع الفلسطيني المعاصر بشكل خاص، وذلك بالاستعانة بالمقابلة المتعمقة في الحصول على البيانات من المبحوثين في الميدان.
- مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية جنوب الضفة الغربية، وهي (جامعة النجاح الوطنية، جامعة فلسطين الاهلية، جامعة الخليل، جامعة بير زيت، جامعة بيت لحم، جامعة القدس المفتوحة) وقد تعذر الحصول على العدد الاجمالي لمجتمع الدراسة بسبب الاوضاع الصحية وعدم الاستقرار في تعيين مدرسين في العمل الاضافي في بعض الجامعات.
- عينة الدراسة:** تم الاستعانة بالعينة الطبقية العشوائية في تطبيق أداة الدراسة في جمع البيانات الميدانية من الميدان أي: (حجم العينة في كل طبقة يساوي حجم المجتمع في كل طبقة تقسيم حجم المجتمع الكلي ضرب حجم العينة الكلي)، وبلغ حجم العينة الكلي (28) مفردة من بعض الجامعات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية، والجدول الآتي يبين خصائص العينة الديمغرافية.

جدول خصائص العينة الديمغرافية

المتغير	العدد	النسبة المئوية	
الكلية	جامعة النجاح الوطنية	8	%29
	جامعة فلسطين الاهلية	3	%11
	جامعة الخليل	4	%14
	جامعة بير زيت	5	%18
	جامعة بيت لحم	2	%7
	جامعة القدس المفتوحة	6	%21
	المجموع	28	%100
الجنس	ذكر	22	%78
	انثى	6	%22
	المجموع	28	%100
سنوات الخبرة	ثلاث سنوات فأقل	4	%14
	من أربع سنوات لغاية عشر سنوات	16	%57
	إحدى عشر سنة فأكثر	8	%29
	المجموع	28	%100
هل تقوم بالاطلاع على مجريات الاحداث السياسية	تعم	28	%100
	لا	00	%00
	المجموع	28	%100

### أداة الدراسة

تم استخدام المقابلة المتعمقة كأداة لجمع البيانات من الميدان، وقام الباحثان ببناء دليل خاص بها، وتكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من جزئين: يتضمن الجزء الأول معلومات عامة عن المبحوث، أما الجزء الثاني فتكون من تساؤلات الدراسة، من ثم تم تطبيقها على عينة الدراسة.

### صدق أداة الدراسة

صدق المحكمين: تم التحقق من صدق أداة الدراسة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، الذين أبدوا بعض الملاحظات عليها، ومن ثم تم إخراج أداة الدراسة بشكلها النهائي وتم تطبيقها على عينة الدراسة.

### تحليل البيانات

تم التعامل مع البيانات عن طريق التحليل الكيفي وذلك بربط تحليل تساؤلات الدراسة عن طريق التحليل المقابلات وتفسيرها، ومقارنة نتائج الدراسة الكيفية مع نتائج الدراسات السابقة وربطها بالنظريات التي تم استخدامها في الدراسة من قبل الباحثين، ويعد هذا التحليل مناسباً للخروج بتوصيات للدراسة في ضوء الإطار النظري للدراسة.

### نتائج الدراسة

الإجابة على التساؤل الأول: ما مدى تأثير التبعية السياسية على العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني المعاصر؟

يتبين من خلال المقابلات التي أجريت مع المبحوثين أن العدالة الاجتماعية مفقودة في ظل التبعية السياسية المفروضة على أفراد المجتمع الفلسطيني من خلال الليبرالية الجديدة، خاصة مع ضعف البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني وتخلف أدواته الانتاجية الناتج عن دوافع الاحتلال الإسرائيلي، وآثار العميقة في الاجتماع، والسياسة، والاقتصاد، وعلى الرغم من خصوصية المجتمع الفلسطيني وظروفة إلا أنه ما زال بحاجة إلى لغة الحوار واحترام حقوق الإنسان وتحرره من التبعية من أجل ممارسة العدالة الاجتماعية بين أفراد.

كما أن العدالة الاجتماعية يتم تطبيقها على بعض أفراد المجتمع الفلسطيني والذين يتماشون مع مصالح أصحاب إتخاذ القرار من السياسيين والمتنفذين، ولا يتم تطبيقها على أفراد الشعب الفلسطيني المعارضين للسياسيين والمتنفذين وصانعي القرار السياسي.

وسلم المبحوثين بأن الليبرالية تنشر الحرية والمساواة، وعدم التسليم بالحكم المطلق للسياسيين، وتداول السلطة بالديمقراطية، إلا أن حرية الفرد الفلسطيني مكبلة وما زال الحراك في ظلال المفهوم الليبرالي ضعيف لعدة أسباب منها: أن الفرد الفلسطيني لم ينل حريته، وهيمنة القوى الاستعمارية ما زال منتشرًا وبقوة في المجتمع الفلسطيني بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، والمصالح القوية كمؤشرات موجودة، وأن الاقتصاد الفلسطيني ضعيف وغير مستقل، وأن المعادلة بين التعامل مع التحرر الاجتماعي والتحرر السياسي في آن واحد.

في حين أبدى بعض المبحوثين أن الأساس الذي تنطلق منه الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني ينطلق من الفكرة التي تؤمن بتطبيق العدالة الاجتماعية التي قامت عليها الليبرالية الجديدة، وقد تكفلت بها الحكومة الفلسطينية في تحقيق العدالة الاجتماعية رغم التصدي لها من قبل أفراد الشعب الفلسطيني ولا سيما رجال الدين، ذلك لاقتناع البعض بأن الليبرالية لا تعطي للمجتمع إستقلالاً وتستبعد أن يكون المجتمع نفسه مبدأ لتفسير الظواهر السوسولوجية فالأفراد بأهدافهم الجزئية هم مبدأ التفسير والتحليل لليبرالية ومسلماها وليست الحكومة الفلسطينية، بسبب أن الليبرالية تنكر مفهوم العدالة الاجتماعية في سبيل تصور فردي عن العدالة الاجتماعية، ويُعتبر نقص فرص العمل اللائق والخوف من عدم تحقيق المطامح بجماعة أفضل قوة طاغية تقود مخاوف أفراد المجتمع الفلسطيني وتغذي حالة من عدم اليقين، ويسود هذا الشعور حالات الضعف والتشرد حيث غالباً ما يتم التعبير عن ثلاث رغبات أساسية هي العودة إلى الوطن، والتمتع بكرامة العمل، وأن يغدو الأطفال آمنين ويذهبوا إلى المدرسة بأمان، ويتمثل التحدي المشترك الذي يقف أمام أفراد المجتمع الفلسطيني في التوصل إلى سياساتٍ بديلة تخلق فرص عملٍ لائقة يستند إليها إستقرار المجتمع ونجاحه، فهو بحاجةٍ إلى حلولٍ تقوده بعيداً عن النزاعات وقريباً من الانتعاش، والنمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، حلول تبنى مؤسساتٍ تُحصّنها معاييرُ عملٍ تضمن الحقوق في العمل، وفي عالمٍ مترابطٍ بينياً، تُعتبر هذه أجندةً ومسؤولية عالمية.

وتبين من خلال بعض المقابلات التي أجريت مع المبحوثين أن العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني قد لا تتحقق حتى إذا تساوت الفرص وتحققت شروطها، فقد ينتج الاختلاف في قدرات الأفراد وفي حظوظ

أسرهم من الفقر أو الغنى ومن تدنى المكانة الاجتماعية أو علوها، فروقاً واسعة في العوائد أو النواتج تتجاوز ما يمكن إعتبارها فروقاً مقبولة اجتماعياً، ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات حتى لا تؤدي هذه الفروق الإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته، ذلك أن العدالة في الفرص شرط ضروري للعدالة الاجتماعية، ولكنه شرط غير كاف لتحقيقها، ويلزم أن يضاف إليه شرط السعي المستمر لتضييق الفوارق في توزيع الدخل والثروات ومن ثم الفوارق في النفوذ السياسي.

وبين بعض الباحثين أن أنظمة الحماية الاجتماعية تُعدّ رافعاً أساسياً للدولة، وركيزة لحماية الفئات الهشة في المجتمعات، خاصة في التصدي للأزمات الكبرى التي تعصف بها، والتي تؤثر على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لما لهذه الأنظمة من قدرة فعالة وسريعة في الحد من آثار خسارة الدخل والعمل وتهديد الأمان الوظيفي، والحد من الهشاشة الاجتماعية، وفي التقليل من زيادة معدلات البطالة والفقر، وبرز دور الحكومة في توفير الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع الفلسطيني، وخاصة الفئات المهمشة، وبضمنها العمال والعمالات، عبر إقرار سياسات وتوفير أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بشكل شمولي وعادل.

وأظهروا الباحثين أن البديل قابل للتطبيق في حال إجراء حوار مجتمعي واسع مع كافة المكونات المجتمعية والاقتصادية والقوى السياسية، حول شكل أنظمة الحماية الاجتماعية ضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، التي يجب على الفلسطينيين تبنيها، إضافة إلى تحويل برامج الحماية الاجتماعية من برامج تعتمد على مدى توفر التمويل الحكومي والدولي إلى أنظمة وطنية مستقلة تستقي تمويلها من مصادر عدة كأمر أساسي لإستمرارها، وقدرتها على الوصول إلى كافة الفئات المهمشة، بعيداً عن معايير الإستحقاق الحالية التي لا تناسب الحالة الفلسطينية، وكذلك تحويل التعاطي معها من خدمة إلى حق أساسي، مع تمثيل كافة القوى العمالية والاجتماعية في إدارتها وحاكمتها.

يتبين للباحثان مما سبق أن اللامساواة أي الفروق بين الناس في الدخل أو الثروة أو في غيرها مقبولة اجتماعياً، بمعنى أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الإستغلال والظلم ومتوافق عليها اجتماعياً، وحسب نظرية رولز الشهيرة عن العدالة، فإن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظاً في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة

أخرى، وعموماً فإن العدالة الاجتماعية تعنى في الأساس المساواة في الحقوق والواجبات، والمساواة أو التكافؤ في الفرص.

وبما أن العدالة الاجتماعية إستحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كإنسان يتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وذلك على ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي طائفة واسعة من العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والاتفاقات الخاصة بحقوق الطفل والنساء والأقليات، وأن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن مبدأ الوفاء بالحاجات الإنسانية للبشر، ذلك أن إنسانية الإنسان لا تكتمل، وكرامته لا تتحقق، ما لم يمكن من إشباع حاجاته الإنسانية، ولا يخفى أن هذا الربط بين العدالة الاجتماعية والتبعية السياسية وإشباع حاجات أفراد المجتمع يفرض على الدولة واجبات اقتصادية واجتماعية مهمة، حيث لا تقدر قوى السوق وحدها على الوفاء بمتطلبات المجتمع العادل.

وإذا انتقلنا من العدالة في الحقوق إلى العدالة في الواجبات فيجدر الانتباه إلى أن العدالة في الواجبات ليست مطلقة، بل إنها مرتبطة بمبدأ أساسي، وهو مبدأ القدرة، وذلك انطلاقاً من القاعدة الأصولية التي تقرر أن القدرة مناط التكليف.

وعندما نربط بين العدالة والمساواة في فرص الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والحراك الاجتماعي، والمشاركة السياسية وما إلى ذلك، فمن الضروري أن تقترن بالعدالة الاجتماعية في الفرص بغياب التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدي إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق، وتوفير الفرص، حيث لا معنى للحديث مثلاً عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة ومواطن الشغل غائبة، وهو ما يترتب التزاماً على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل، وتمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص ومن التنافس على قدم العدالة الاجتماعية من أجل تحقيقها.

**الإجابة على التساؤل الثاني: ما مدى تأثير الليبرالية الجديدة على التبعية السياسية في المجتمع**

**الفلسطيني المعاصر؟**

يتبين من خلال المقابلات التي أجريت مع الباحثين أن الليبرالية الجديدة تلعب دوراً فعالاً في خلق التبعية السياسية ضمن الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من البنك الدولي تحت شعار الهيكلية والإصلاح للأنظمة وذلك من خلال التدخل في عجلة الاقتصاد وأنشطته وإرتباطها بحرية السوق والتبادل في المجتمع

الفلسطيني كونه مجتمع ضعيف في بناءه الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، ليكون خاضعاً للليبرالية الجديدة ضمن شروط معينة تُفرض عليه.

كما بين بعض الباحثين أن الليبرالية الجديدة تلعب دوراً مهماً في التبعية السياسية للمجتمع الفلسطيني لإهتمامها بالعدالة الاجتماعية خصوصاً وأنها تعمل على خلق جو سياسي تسوده المساواة بين الأفراد لنيل حريته وهذا يتطلب من وجهة النظر التي تؤمن بها الليبرالية الجديدة في تدخل الدولة في الشأن الاجتماعي والاقتصادي الذي يكفل حقوق الأفراد، وهذا يتضح بشكل جلي في السياسة التي تتبعها الحكومة الفلسطينية تجاه مواطنيها، وكون المجتمع الفلسطيني يريخ تحت الاحتلال الاسرائيلي ومقيد بالتأثيرات السياسية الخارجية فهو مسيطر عليه من قبل دول الليبرالية وما تملبه على الحكومة الفلسطينية. كما تبين من خلال المقابلات التي أجريت مع الباحثين أن الليبرالية تحمل قيم الإستبدادية الوحشية اللاعقلانية وهذا مرتبط بتاريخ الرأسمالية التي أستنفذت طابعها التقدمي والإنساني وأصبحت عبقة في وجه الحضارة الإنسانية، وأن الليبرالية تواجه مكتسبات الحركات الاجتماعية والنضالات من أجل التحرر، كما يرى البعض أن ما يشهده المجتمع الفلسطيني من إضمحلال واضح للدور التقليدي للدولة وأزمة اقتصادية التي أصابته ما هي إلا بسبب التبعية السياسية التي فرضت عليه من قبل الدول القوية إقتصادياً وسياسياً، فإيجاد مبرر ايديولوجي لتبرير ذلك تم بإستخدام الأفكار الليبرالية الجديدة.

كما تبين من خلال المقابلات التي أجريت مع الباحثين أن الليبرالية الجديدة كايديولوجية رأسمالية إنتقلت إلى الأنظمة العربية والتي تدعو إلى الدولة من كيان مستقل تستند إلى كل المقوات المتعارف عليها في القواميس السياسية إلى مؤسسة من جهة إنما تمثل إعادة هيكلة المؤسسات والأنظمة السياسية العربية ومحاولات الديمقراطية وذلك بتحرير الاقتصاد وخلق أرضية سياسية، وإجتماعية، وإقتصادية لبناء نظام جديد من خلال ممارسة السلطة بالمعنى الشامل لليبرالية الجديدة، التي لا تهم الحكومة التي تتألف من مؤسسات وقوى سياسية فاعلة تمارس السلطة فقط بل تشمل عناصر خارج السلطة تنتمي إلى القطاع الخاص، ولم تقتصر على إعادة الهيكلة على الأنظمة والقوانين فقط وإنما شملت الأفكار والمفاهيم السياسية حيث يتم تغيير المبادئ، والأفكار، والمفاهيم التي قام عليها الفكر والعمل السياسي في مراحل سابقة وإيجاد مفاهيم جديدة ترسخ مبادئ الليبرالية الجديدة وتم استبدال مفهوم حقوق الشعب الفلسطيني وإدخال مفاهيم الإرهاب، والثقافة، والايديولوجيا، والمقاومة، والاستقلال السياسي، ومفهوم القضاء على

الإستغلال، وتقليص معدل الفقر لكن هذه المفاهيم هي جديدة ودخيلة تلغي المفاهيم الأساسية التي تبناها الشعب الفلسطيني في حقه في المقاومة ودحر الإحتلال الإسرائيلي عن اراضه المحتلة. كما أبدى بعض الباحثين من خلال المقابلات التي أجريت معهم أنه يجب التحرر من كل السياسات التي تعيق حرية الفرد الفلسطين وممارسة دورة الاجتماعي والنضالي، من خلال سلسلة من الإجراءات كإلغاء القوانين التي تفرض على أفراد الشعب والتي تحدد طريقة تعاملهم مع بعضهم البعض والتي تكون مفروضة عليهم من الخارج كإتفاقيه سيداو ورفع سن زواج الانثى لغايه ثمانية عشر عاماً، وإعتماد سياسات الأجواء المفتوحة، وأن الليبرالية الجديدة تبقى على عاتق الحكومات ضرورة التدخل في ميدان محدد هو تأمين البنية التحتية اللازمة لتطوير الاقتصاد وتأمين متطلباتهم الأساسية، ولم يعد من صلاحية الحكومة الفلسطينية التي رضخت لشروط الليبرالية الجديدة ضمن التبعية السياسية، أن تصنع القرار الاقتصادي أو تتدخل في السياسات الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، حيث جرى التدخل لفرض تصورات المنظمات المالية الدولية والدول الغربية المقرضة فيما يتعلق بسياسات الأجور والإعانات وتقليص الميزانية العامة عن طريق تخفيض النفقات وأشكال الدعم المقدم للحكومة الفلسطينية.

وبين بعض الباحثين أن النقد الذي يجب أن يوجهه لليبراليين ولا سيّما في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص هو عدم الربط بين الحرية وضرورة التحرر، وبين الممارسة الديمقراطية والتنمية للارتقاء بحاجات المجتمع وخصوصاً من الفقراء والمعدمين، فضلاً عن ذلك، إن استمرار الولاءات العشائرية والقبلية والطائفية والدينية، تقف حائلاً أمام الفكرة الليبرالية بمعناها الكلاسيكي؛ بسبب غياب ثقافة مدنية وحقوقية تستند إلى المواطنة، وهو الأمر الذي يصطدم مع الحداثة، لا سيّما بسيطرة الثقافة التقليدية والنزعة المركزية المتأصلة في الواقع العربي والدور الخارجي المتحكّم باقتصاديات المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، والذي أدى إلى إضعاف مبادئ السيادة لصالح البعض فقط.

يتبين للباحثان مما سبق أن الليبرالية الجديدة لا يمكنها تجاهل المطالب الشعبية مثل الحد من البطالة وتأمين مستلزمات الصحة، والتعليم، وقضايا التقاعد، والضمان الاجتماعي، كل تلك التي تتطلب تدخل الحكومة أحياناً، ويزداد تدخل الحكومة بقضايا العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولم يكن بناء النظام الليبرالي قد تم دفعة واحدة، بل إحتاج الأمر إلى عدّة عقود أو حقبة زمنية كاملة، ورغم التقدم الذي أحرزته الفكرة الليبرالية، إلا أنه مع مطلع القرن العشرين واجهت مأزقاً جديداً باشتداد ساعد الحركات الثورية خصوصاً الإستقطابات الحادة؛ الأيديولوجية والسياسية، وأن إتباع سياسة الليبرالية الجديدة من



خلال التبعية السياسية لها تراهن على إضعاف دور الحكومة الفلسطينية في النشاط الاقتصادي وتسعى إلى تغيير أشكال علاقاتها بالقطاع الخاص.

لقد عرفنا أشكالاً من الإرهاصات الأولية لليبرالية الكلاسيكية في العديد من البلدان العربية مثل مصر وسوريا والعراق ولبنان، وخصوصاً في الثلاثينيات من القرن الماضي وحتى نهاية الخمسينيات، وقد أقرنت تلك الأشكال بالدعوة لإعلاء قيم الحرية والحقوق السياسية والمدنية وبالتطور المستقل، لكن الموجة الجديدة من الليبرالية في التسعينيات، والتي أقرنت بسيادة نمط واحد متسيد على العلاقات الدولية واجبار بعض لدول للتبعية السياسية إختلفت عن دعوات الرواد في عالمنا العربي، فقد كان هؤلاء مخلصون للقيم الليبرالية الحقيقية في حين أن دعاة الليبرالية الجديدة لا علاقة لهم بالقيم الليبرالية، بل إن ليبراليتهم لا تأخذ بنظر الاعتبار المصالح الوطنية العليا فكيف تكون ليبرالياً حقيقياً وتوافق على إحتلال إسرائيل لأرض فلسطين أو على الربط بمعاهدات واتفاقيات مذلة ومجحفة وغير متكافئة، فقد كان الليبراليون الكلاسيكيون العرب دعاة تحرر ورفض للتبعية السياسية، لكن جزع أو يأس أو عدم قدرة على التغيير اضطر بعض دعاة الليبرالية الجديدة الاستعانة بقوى خارجية تحت تبريرات سياسية في جوهرها خارج دائرة الأطروحات الفلسفية والأخلاقية لليبرالية الكلاسيكية.

وإذا كان حال المجتمع الفلسطيني يحتاج إلى تغيير جذري يأخذ بنظر الإعتبار القيم الليبرالية الكلاسيكية تلك التي تعلي من شأن الفرد والحرية السياسية والمدنية وإحترام حقوق الإنسان، إضافة إلى الحرية الاقتصادية دون أن ننسى دور الحكومة لتسريع التطور والتغيير، وتلك واحدة من خصائص التغيير الذي تنشده شعوب هذه المنطقة، وهو ما ذهب إليه قرار للأمم المتحدة لعام 2000، الذي نصّ على أن قضية الديمقراطية على المستوى العالمي هي ذات طبيعة استراتيجية وتستند إلى ثلاثة أسس: الأول - لا وجود لنموذج عالمي واحد للديمقراطية؛ والثاني - التنوع والطبيعة الغنية للشعوب وتجاربها؛ والثالث - المشترك الإنساني في التجربة البشرية، بمعنى أنها نتاج تفاعل التجربة الإنسانية بحضاراتها المختلفة والمتنوعة.

إن إخضاع الفلسفة للسياسة وهو منهج الليبراليين الجدد؛ أفقد الفلسفة الليبرالية أي بعد فلسفي، لدرجة لم يعد مفهوم الليبرالية الذي يدعون له على علاقة بالليبرالية الكلاسيكية، والأمر سيّان سواء الليبرالية الجديدة الأمريكية والغربية اليمينية، الشعبوية العنصرية، أم دعاة الليبرالية الجديدة في المجتمع الفلسطيني حتى وإن تغلّقت بمهمة الوقوف ضد الإستبداد، فمثل هذه المهمة لا ينبغي أن تتساق مع الاستتباع وقبول الطغيان الخارجي بزعم التخلص من الإستبداد الداخلي، فأية ليبرالية رثة تلك التي تقبل بذلك؟ وللأسف

لا يميّز البعض بين القواعد الديمقراطية والبعد الفلسفي للبرالية من جهة، وبين الليبرالية الجديدة ذات الوجه العنصري الإستعلائي، والتي إتخذت منحى شعبويّاً في الغرب، ويزداد الأمر غرابة حين يتخذ الاصطفاف في المجتمع الفلسطيني لتبعية سياسية ليبرالية من العبء الليبرالية وسيلة لمشروعه السياسي الذي لا علاقة له بالمنظومة الفلسفية ضمن العدالة الاجتماعية.

**توصيات الدراسة:** في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

- 1) إجراء مزيداً من الدراسات حول التبعية السياسية والعدالة الاجتماعية في ضوء الليبرالية الجديدة، وأثر ذلك على المجتمع الفلسطيني.
- 2) العمل على نشر الوعي لأفراد المجتمع الفلسطيني حول خطورة الأفكار الليبرالية من أجل التعرف على حقيقة ما يجري على أرض الواقع من إرهابات تغير التراث والتقاليد والثقافة التي تم توارثها عبر الأجيال.
- 3) تفعيل دور وسائل الاعلام عن طريق عمل برامج وندوات اعلامية حول التبعية السياسية وأثرها على أفراد الشعب الفلسطيني.
- 4) عمل ندوات وورش عمل في المؤسسات العلمية حول أهمية تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.
- 5) عمل جلسات حوارية بين متخذي القرار في الحكومة الفلسطينية والمثقفين للخروج بتوصيات في كيفية مواجهة التبعية السياسية المفروضة على الحكومة الفلسطينية.
- 6) على متخذي القرار في الحكومة الفلسطينية تطبيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الفلسطيني بعيداً عن التبعية السياسية وأفكار الليبرالية الجديدة وأن لا يقتصر تطبيق العدالة الاجتماعية على فئة معينة فقط.

#### المراجع

- 1) احمد، بدوي (1992). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ط2، بيروت. 38.
- 2) فارس، نظمي (2006). مفهوم العدالة في الفكر الاجتماعي (من حمورابي إلى ماركس)، الحوار المتمدن، العدد 1677. تاريخ الدخول 2020-8-10 الساعة الثانية صباحاً عبر الرابط الآتي:  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75892>
- 3) جمال، زهران (2013). رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر، جامعة قناة السويس، القاهرة. 50.

- 4) Anthony Wright, Roger Eatwel (1999). *Contemporary political ideologies*. Continuum International Publishing Group. ISBN 9780826451736.
- 5) سعيد، محمد (2013). ما هي التبعية، تم استرجاعها يوم السبت الموافق 6-6-2020 الساعة العاشرة ليلاً عبر الرابط الآتي: <https://ejaaba.com>
- 6) الخفاجي، منتظر سعدي (2018). التبعية السياسية، تم استرجاعها يوم الأربعاء الموافق 12/08/2020 الساعة العاشرة ليلاً عبر الرابط الآتي: <https://www.kitabat.info/subject.php?id=126008>
- 7) الخفاجي، منتظر (2018). التبعية السياسية، تم استرجاعها يوم الثلاثاء الموافق 15-09-2020 عبر الرابط الآتي: <https://albayyna-new.net/content.php?id=8624>
- 8) البيلاوي، حازم (2000). النظام الاقتصادي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 158.
- 9) فورستر، كاترينا (2019). مستقبل الفلسفة السياسية، تم استرجاعها يوم الثلاثاء الموافق 15-09-2020 عبر الرابط الآتي: <https://bostonreview.net/philosophy-religion/katrina-forrester-future-political-philosophy>
- 10) حسن، عمار علي (2008). معنى العدالة وأهمية وجودها، تم استرجاعها يوم السبت الموافق 12-12-2020 الساعة العاشرة ليلاً عبر الرابط الآتي: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=116025>
- 11) غليون، برهان (2005). لماذا يخلط المتقنون العرب بين الليبرالية والديموقراطية؟، تم استرجاعها يوم السبت الموافق 12-12-2020 الساعة العاشرة ليلاً عبر الرابط الآتي: <http://www.mafhoum.com/press9/255C32.htm>
- 12) مشواط، عزيز (2014). ليبرالية بعد الحراك العربي: إلى أين؟، تم استرجاعها يوم الخميس الموافق 24-12-2020، عبر الرابط الآتي: <http://www.minbaralhurriyya.org/archives/8419>
- 13) فتحي، إبراهيم (1992). الماركسية وأزمة المنهج، دار الحضارة الجديدة، بيروت، ص45.
- 14) الصوراني، غازي (2016). التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، تم استرجاعها يوم الخميس الموافق 24-12-2020، عبر الرابط الآتي: [http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id\\_article=172&lang=ar](http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=172&lang=ar)

- (15) مجاهد، نور (2016): السياقات الاجتماعية - السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية، تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق 23-01-2021 عبر الرابط الآتي:  
[https://scholar.najah.edu/sites/default/files/Nour%20Mjahed\\_0.pdf](https://scholar.najah.edu/sites/default/files/Nour%20Mjahed_0.pdf)
- (16) إسماعيل، بوقنور (3013) التخلف السياسي في الدول العربية المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 3013، الجزائر، تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق 23-01-2021 عبر الرابط الآتي:  
<https://revues.univouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN09/D0902.pdf>
- (17) الرضيع، حسن عطا (2014) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب في الأراضي الفلسطينية، تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق 23-01-2021 عبر الرابط الآتي:  
<https://www.amad.ps/ar/post/54154>
- (18) الخنوسي، عبد الغني (2014) الفقر بالمغرب وسؤال العدالة الاجتماعية، تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق 23-01-2021 عبر الرابط الآتي:  
<https://www.aljamaa.net/ar/2019/02/04/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%88%D8%B3%D8%A4%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A%D9%85%D8%A7%D8%B9/>
- (19) شلالدة، سمير عبد الرحمن (2008): الليبرالية الجديدة في العالم العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، رام الله - فلسطين، تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق 23-01-2021 عبر الرابط الآتي:  
<file:///C:/Users/MICOCE~1/AppData/Local/Temp/JC574.2.A7S43%202008.pdf>
- (20) المسفر، محمد صالح (2008): الليبرالية بين العروبة والتبعية (مصر نموذجاً)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثالث والرابع، تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق 23-01-2021 عبر الرابط الآتي:  
<http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories/355-397.pdf>